

Distr.: General
29 November 2018
Arabic
Original: English

الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا ببيان رئيسة مجلس الأمن، المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/17)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويتضمن التقرير تقييما للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية التي سادت منطقة وسط أفريقيا منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام، المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/521)، كما يعرض آخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي. كذلك يعرض التقرير التطورات التي استجدت فيما يتعلق بالحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف – التطورات والاتجاهات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن

٢ – كان العنصران المسيطران على الوضع السياسي في وسط أفريقيا هما الانتخابات التي أجريت في عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية، ومنها رواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون، والتحضيرات الجارية للانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت لاحق من عام ٢٠١٨. وظلت الحالة الأمنية هشة في بعض أنحاء المنطقة دون الإقليمية واستمر تصاعد التوترات الاجتماعية في بعض البلدان.

٣ – وعقدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمة مشترك لرؤساء الدول والحكومات بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، في لومي، في ٣٠ تموز/يوليه. واعتمد رؤساء الدول والحكومات بيانا مشتركا، كما اعتمدوا إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بتعزيز التعاون بشأن قضايا السلام والأمن.



18-19142 (A) 031218 031218



التطورات والاتجاهات السياسية

٤ - في ٢ تموز/يوليه، قامت الجمعية الوطنية في الكاميرون، بناء على طلب من رئيس الكاميرون، بول بيا، بتمديد ولاية جميع أعضاء البرلمان لمدة سنة واحدة، اعتبارا من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وبذلك أرجأت الانتخابات التشريعية المقررة. وتأجلت الانتخابات المحلية أيضا إلى عام ٢٠١٩ بموجب مرسوم رئاسي أشار إلى صعوبة تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في آن واحد. وأُجريت الانتخابات الرئاسية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأشارت هيئة إدارة الانتخابات إلى أن إقبال الناخبين كان منخفضا بصفة خاصة في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية. ووفقا للنتائج النهائية التي أعلنها المجلس الدستوري في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أُعيد انتخاب الرئيس بنسبة ٧١,٢٨ في المائة من الأصوات. وكانت نسبة إقبال الناخبين ٥٣,٨ في المائة.

٥ - واستمر تدهور الحالة الأمنية في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية من الكاميرون. وأفيد بوقوع اشتباكات متقطعة بين قوات الأمن والجماعات المسلحة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ تموز/يوليه، تعرضت قافلة وزير الدفاع لهجوم في واقعتين منفصلتين بالقرب من كومبا في المنطقة الجنوبية الغربية. وفي ليلة ٢٨-٢٩ تموز/يوليه، هاجمت جماعة مسلحة السجن الكائن في بلدة ندوب في المنطقة الشمالية الغربية، مما أسفر عن فرار ١٦٣ نزيلا. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، هاجم أفراد مسلحون كذلك السجن القائم في بلدة ووم في المنطقة الشمالية الغربية، مما أسفر عن فرار ٨٠ نزيلا. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اختُطِف حوالي ٨٠ طالبا وموظفا من مدرسة ثانوية في بامندا، بالمنطقة الشمالية الغربية. وأُطلق سراح الطلاب جميعا في اليوم التالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير عن ارتكاب أعمال عنف جنسي من جانب قوات الأمن والجماعات المسلحة على حد سواء. ورداً على ذلك، أنشئت ”مكاتب للشؤون الجنسانية“ في مراكز الشرطة في المنطقة الجنوبية الغربية، في محاولة لتهيئة عملية إبلاغ آمنة وسرية بشأن العنف الجنسي والجنساني والجرائم ذات الصلة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد زعماء الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية والمسلمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية اجتماعا في إطار الإعداد لتنظيم ”مؤتمر عام للناطقين بالإنكليزية“، كان من المقرر عقده في بويا، بالمنطقة الجنوبية الغربية، في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن تم لاحقا تأجيله. وفي الاجتماع نفسه، كرروا الدعوة إلى وقف الأعمال العسكرية وعمليات التمرد في المناطق الناطقة بالإنكليزية.

٦ - وفي مؤتمر صحفي عقد في ١١ آب/أغسطس، أفاد رئيس تشاد، إدريس ديبي إتنو، بأن بلده يحتاج إلى ٧٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ١٢٢ مليون دولار) من أجل تنظيم الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار أيضا إلى أن هناك مشاورات جارية مع شركاء الحكومة التقنيين والماليين من أجل التماس المساعدة اللازمة. وتم تأجيل الانتخابات التشريعية، لأسباب أُفيد بأنها تعود إلى القيود المالية.

٧ - وأفيد بوقوع اشتباكات ذات صلة بالتنقل الرعوي في منطقة ودّاي من تشاد، أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص في ١٥ حزيران/يونيه وخمسة آخرين في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١١ آب/أغسطس، هاجم نحو ١٠٠ من المركبات المسلحة اثنتين من الحاميات العسكرية التشادية في كوري بوقودي، وهي منطقة لتعدين الذهب يعمل فيها كثير من المهاجرين التشاديين في أنشطة التعدين، تقع في صحراء تيبيستي، قرب الحدود مع ليبيا، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة من الجنود التشاديين وسرقة نحو

٢٠ مركبة عسكرية. وأعلنت الجماعة المسلحة التشادية، مجلس القيادة العسكرية لجبهة إنقاذ الجمهورية، مسؤوليتها عن الهجوم. وردا على ذلك، طلبت الحكومة من عمال المناجم جميعا أن يغادروا المنطقة، قبل أن تبدأ القوات المسلحة عمليات جوية وبرية. وقصفت القوات الجوية التشادية عمليتي تعدين في منطقة كوري بوقودي في ١٣ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل اثنين من عمال المناجم وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة. وغادر المنطقة أكثر من ٨٠٠٠ شخص من جنسيات متعددة وطلبوا المساعدة. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع هجوم آخر ضد قوات الدفاع والأمن التشادية في إدارة منطقة ميسكي، بالقرب من الحدود مع ليبيا. وأعلن المتحدث باسم القوات المسلحة التشادية عن تحييد المهاجمين والسيطرة على الوضع.

٨ - وأحرزت الكونغو تقدما في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي حزيران/يونيه، أُطلِق سراح ٨١ من مؤيدي زعيم المتمردين السابق فريديريك بينتسامو، المعروف أيضا باسم القس نتومي، بعد أن ظلوا محتجزين منذ عام ٢٠١٦. وألغت السلطات القضائية، في ٢٨ تموز/يوليه، مذكرة التوقيف الصادرة بحق القس نتومي واثنين من حلفائه. وفي ٢١ آب/أغسطس، انضم القس نتومي إلى عملية جمع الأسلحة في منطقة بول، التي بدأت في ٧ آب/أغسطس. وفي ٣١ آب/أغسطس، اعتمدت الحكومة برنامجا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويهدف البرنامج، الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية ١٦,٦ مليون دولار، إلى دعم ٧٥٠٠ من المقاتلين المتمردين السابقين، فضلا عن السكان المشردين من منطقة بول. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت الحكومة بتحديد ٥٦٦٥ مقاتلا سابقا وجمع ٨٠٠٧ من قطع السلاح وتدميرها.

٩ - وفي غينيا الاستوائية، دار الحوار السياسي الوطني السادس في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تموز/يوليه بمشاركة ممثلين عن الحكومة و ١٧ من الأحزاب السياسية المعترف بها وممثلين للمجتمع المدني والجماعات الدينية، وكذلك جماعات الشتات. ودُعيت المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والبعثات الدبلوماسية إلى الحوار بصفة مراقبين. ومُنِع حزب مواطنون من أجل تجديد غينيا الاستوائية (*Ciudadanos por la Innovación de Guinea Ecuatorial*)، وهو من الجماعات المعارضة، من المشاركة في الحوار، على الرغم من إعلان رئيس غينيا الاستوائية، تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، عفوا شاملا في ٤ تموز/يوليه. وقاطع الحوار كذلك عدد من الزعماء السياسيين المنفيين، ولم يحضره سوى عدد قليل من نساء البلد. ولخّص البيان الختامي الاتفاقات المبرمة بين الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية وجماعات الشتات. إلا أن اثنين من أحزاب المعارضة، وهما التجمع من أجل الديمقراطية الاجتماعية (*Convergencia para la Democracia Social*) *واتحاد اليمين الوسطي* (*Unión de Centro Derecha*)، لم يوقعا على البيان احتجاجا على عدم تطبيق العفو الشامل المعلَن عنه على الجهات الفاعلة السياسية، ورفض الدعوات المنادية بإقامة حكومة انتقالية، ضمن أمور أخرى.

١٠ - وفي غابون، أُجريت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية وجولة الانتخابات المحلية المنفردة. وأُجريت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفاز الحزب الديمقراطي الغابوني (*Parti démocratique gabonais*) الحاكم بـ ٩٨ مقعدا من أصل ١٤٣ مقعدا، وبذلك حصل على الأغلبية في الجمعية الوطنية. وأصبح حزب الديمقراطيون (*Les democrates*) المعارِض، ثاني قوة سياسية بحصوله على ١١ مقعدا. وانتُخبت ١٩ امرأة مقابل انتخاب ١٥ امرأة في المجلس التشريعي السابق.

١١ - واستمر تصاعد التوترات الاجتماعية الاقتصادية في غابون. وفي ٢١ و ٢٨ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الوزراء عدة تدابير تقشفية، منها خفض المرتبات في القطاع العام بمعدل يتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة. وقوبل ذلك بانتقادات من جانب النقابات العمالية والمعارضة. وفي ٢ آب/أغسطس، قدم اتحاد النقابات العمالية الرئيسي، الدينامية الوحدوية *(Dynamique unitaire)*، طعنا لدى المحكمة الدستورية لإبطال التدابير التقشفية، وقرر تنظيم مظاهرتين في ليبرفيل في ١٣ و ٢٨ آب/أغسطس. وعلى الرغم من حظر الحكومة للمظاهرتين، حاول أعضاء الاتحاد التظاهر في ٢٨ آب/أغسطس، مما أسفر عن اعتقال ٢٩ شخصا.

١٢ - وفي رواندا، أجريت الانتخابات التشريعية في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر. وحصل حزب تحالف الجبهة الوطنية الرواندية - إنكوتاني على ٤٠ مقعدا من أصل ٨٠ مقعدا في البرلمان، وتلاه الحزب الديمقراطي الاجتماعي بخمسة مقاعد، والحزب الليبرالي بأربعة مقاعد. وللمرة الأولى، حصل ممثلو حزب الخضر الديمقراطي لرواندا والحزب الاجتماعي - إمبيراكوري على مقعدين لكل منهما. وأدّى أعضاء البرلمان اليمين في ١٩ أيلول/سبتمبر. وإجمالا، حصلت النساء على ٦١ في المائة من المقاعد. وحصل الشباب، الذين مُنحوا مقعدان كحد أدنى بموجب نظام للحصص، على ما مجموعه سبعة مقاعد. كذلك منح نظام الحصص الأشخاص ذوي الإعاقة مقعدا واحدا. ومن بين أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٨٠ عضوا، ينتخب ٥٣ عضوا بصورة مباشرة و ٢٧ عضوا بصورة غير مباشرة من قبل ممثلي جماعات المصالح الخاصة.

١٣ - وفي سان تومي وبرينسيبي، أُجريت الانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات التشريعية. وحصل الحزب الحاكم، حزب العمل الديمقراطي المستقل *(Acção Democrática Independente)*، على ٢٥ من أصل ٥٥ مقعدا، في حين حصل حزب المعارضة الرئيسي، حركة تحرير سان تومي وبرنسيبي - الحزب الديمقراطي الاجتماعي *(Movimento de Libertação de São Tome e Príncipe - Partido Social Democrata)* على ٢٣ مقعدا. وحصل تحالف المعارضة المتألف من حزب التجمع الديمقراطي *(Partido da Convergência Democrática)* وقوة التغيير التابعة للحركة الديمقراطية *(Movimento Democrático Força da Mudança)* والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم *(União para a Democracia e Desenvolvimento)* على ٥ مقاعد، وفازت حركة المواطنين المستقلين لسان تومي وبرينسيبي *(Movimento de Cidadãos Independentes de São Tomé e Príncipe)* بمقعدين. وبلغت نسبة إقبال الناخبين الإجمالية ٨٠,٨ في المائة. وأصدر وزير الدفاع والشؤون الداخلية بيانا في ٢١ حزيران/يونيه، أعلم فيه الجمهور بالكشف عن مؤامرة لاغتيال رئيس الوزراء، باتريس تروفوادا، وإحباطها. ولاحقا، أُلقي القبض على شخصين مشتبه فيهما، منهما عضو في حركة تحرير سان تومي وبرينسيبي - الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ولكن أُطلِق سراحهما بعد ذلك بفترة وجيزة لعدم كفاية الأدلة. وفي ٤ آب/أغسطس، ألقت الشرطة القضائية القبض على ٥ أشخاص اشتُبه في تورطهم في محاولة مزعومة لتعطيل الدستور.

١٤ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تواصلت عملية السلام برعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، وشمل ذلك أعمال التحضير لإجراء الحوار المباشر بين السلطات والجماعات المسلحة الرئيسية المعترف بها.

١٥ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُحرز تقدم في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي، وكذلك في الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات، وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وظلت الحالة

الأمنية هشّة في الأنحاء الشرقية من البلد، ولا سيما في أقاليم بيني ولوبيرو وماسيسي بكيفو الشمالية، وفي مقاطعة إيتوري وهضاب أوفيرا العليا، وفي إقليم شابوندا في كيفو الجنوبية، حيث واصلت الجماعات المسلحة أنشطتها المزعزعة للاستقرار. وتدهورت الحالة أيضا في أجزاء من مقاطعة أويلي العليا نتيجة للتحركات العابرة للحدود من جانب عناصر مسلحة من جنوب السودان، بيد أن حدة العنف بين طائفتي هيما ووالندو في مقاطعة إيتوري استمرت في التراجع.

١٦ - وفي بوروندي، وطبقا للدستور الجديد المنقح في أيار/مايو، وافقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في ٢٩ آب/أغسطس على الأعضاء الجدد في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقاطعت المعارضة الدورة البرلمانية، مندِّدة بالتشكيل الجديد للجنة الانتخابات باعتباره مواليا للحزب الحاكم في معظمه، وأعربت عن استيائها من عدم تحري توافق الآراء في اختيار أعضاء اللجنة والتصديق على تعيينهم.

التطورات والاتجاهات الأمنية

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

١٧ - في الفترة من حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت جماعة بوكو حرام مسؤولة عن ٧٠ حادثة أمنية أسفرت عن مقتل ١٠٤ من المدنيين في الكاميرون، و ١٣ حادثة أمنية أسفرت عن مقتل ٢٧ من المدنيين في تشاد. وفي حزيران/يونيه، تجدد تنفيذ الهجمات الانتحارية من جانب الجماعة في منطقة الشمال الأقصى من الكاميرون. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أسفر هجوم انتحاري مزدوج نفذته فتاتان صغيرتا السن عن مقتل طفل في ليماني، بالكاميرون. وفي ٢٠ حزيران/يونيه و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، نُفِّذ هجومان انتحاريان مزدوجان في كولوفاتا في منطقة مايو - سافا الإدارية، قرب الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، وأسفر الهجومان عن مقتل ستة مدنيين وسبعة آخرين، على التوالي. وكانت هذه الهجمات الانتحارية هي أول هجمات من نوعها تُنفَّذ في منطقة الشمال الأقصى منذ آذار/مارس. وشملت الحوادث الرئيسية الأخرى اختطاف أربعة أطفال من بالجويل، بالقرب من الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، وكذلك التوغل في تالكوماري، في مقاطعة مايو - موسكوتا التابعة لمنطقة مايو - تساناغا الإدارية، حيث قطعت جماعة بوكو حرام رؤوس خمسة أشخاص وأصابت عدد من القرويين بجروح خطيرة. واستجابة للهجمات المتزايدة، نفذت السلطات الكاميرونية عمليات تفتيش منتظمة على المركبات الإدارية والأمنية في جميع أنحاء البلد. ووردت تقارير عن اعتقال واحتجاز وطرد عدد من ملتمسي اللجوء النيجيريين في الكاميرون.

١٨ - وفي تشاد، نفّذت عناصر يشتبه في انتمائها إلى جماعة بوكو حرام هجمات عنيفة متعددة على القرى والجزر في أيار/مايو وتموز/يوليه، يسرها انخفاض منسوب المياه في بحيرة تشاد أثناء موسم الجفاف. وفي ١٩ تموز/يوليه، قُتِل ١٨ شخصا منهم نساء وأطفال واختُطِفت ١٠ نساء في قرية مايرون. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وردت تقارير عن مقتل أربعة مدنيين واثنين من الجنود في هجوم نُسِب لجماعة بوكو حرام في موساروم ونغيليا في منطقة البحيرة، بينما أُفيد بقتل الجيش التشادي ١٧ مهاجما في هجوم مضاد. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق مقاتلون يُشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام قذائف هاون على قاعدة للجيش التشادي في ليتري، على بعد أربعة كيلومترات من الحدود مع نيجيريا في منطقة البحيرة، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة آخر بجروح. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وردت تقارير

عن مقتل ٨ جنود تشاديين وإصابة ١١ بجروح في هجوم آخر على الجيش في كايغا كيندجي. وأُفيد بقتل الجيش التشادي ٤٨ عنصرا من بوكو حرام.

١٩ - وفي مؤتمر وزاري للجنة حوض بحيرة تشاد، عُقِد في أبوجا، في ٣٠ آب/أغسطس، أقرّت الدول الأعضاء الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

جيش الرب للمقاومة

٢٠ - لا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل خطرا يهدد الأمن الإقليمي، لا سيما من خلال اختطاف الشباب للتجنيد. وفي الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، سجل في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٧ هجوما و ٥٠ عملية اختطاف في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو العليا، استهدفت فيها القرى ومواقع التعدين، بما يشكل زيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر سجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠ هجوما و ٢٣ عملية اختطاف، بالقرب من متنزه غارامبا الوطني، وفي مناطق باندا وموغالي في منطقتي أويلي. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل اثنين من ضباط الشرطة وأحد حراس المنتزه، فيما أصيب ضابط شرطة آخر بجروح.

الأمن البحري في خليج غينيا

٢١ - في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، سجل ما مجموعه ثلاث هجمات في خليج غينيا دون وقوع أي إصابات. وفي ١٤ آب/أغسطس جرى الإبلاغ عن اختفاء ناقلة على متنها ١٧ بحارا من جورجيا وبحاران روسيان في خليج غينيا. وتم العثور على الناقلة بعد مرور ١٠ أيام على الحادثة قبالة ساحل الكونغو.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

٢٢ - توالت التقارير التي تفيد عن أنشطة الصيد غير المشروع في متنزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يشكل مسرحا لعمليات جيش الرب للمقاومة وغيره من الجماعات الإجرامية من جنوب السودان. بيد أن عدد عمليات الصيد غير المشروع للفيلة قد انخفض بسبب تعزيز التدابير المتخذة لمكافحة تلك العمليات. وجرى الإبلاغ عن حالتين من عمليات الصيد غير المشروع للفيلة في منتزه غارامبا في النصف الأول من عام ٢٠١٨، بالمقارنة مع ٤٥ حالة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. وفي حزيران/يونيه، أعلن منتزه فيرونغا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية إغلاق أبوابه أمام حركة السياحة حتى عام ٢٠١٩ بعد مقتل ١٢ حارسا واختطاف اثنين من السياح في أقل من سنة.

٢٣ - وفي آب/أغسطس، اعتقلت سلطات الكاميرون ستة من التجار المشتبه فيهم وبحوزتهم ٧٠٠ كيلوغرام من حيوانات البنغول (أم قرفة) الحية وقشور هذه الحيوانات في المطار الكائن في دوالا. وأشار التجار المشتبه فيهم إلى أن الحيوانات كانت متجهة إلى بلدان آسيوية.

٢٤ - وفي آب/أغسطس، أوفد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منسقا للبرامج إلى ليبرفيل كي يفتح مكتبا دون إقليمي لوسط أفريقيا وينسق تنفيذ مشروع مدته أربع سنوات يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لمكافحة الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

آثار تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في وسط أفريقيا

٢٥ - تواجه عدة بلدان في المنطقة أزمات إنسانية ونزاعات متفاقمة، تشمل الاشتباكات المرتبطة بالتنقلات الرعوية الموسمية، ويمكن أيضا ربط أسبابها بتغير المناخ. وفي الواقع، جرى إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في قائمة أكثر البلدان ضعفا في العالم ضمن مؤشر الضعف إزاء تغير المناخ لعام ٢٠١٧.

٢٦ - وفي تشاد، أدى تأثير تغير المناخ على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك تدهور الأراضي وتضاؤل الموارد المائية، إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل مزمن. وقد بدأ موسم الجفاف، الذي يحدث عادة في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، قبل الأوان في بعض المناطق في تشاد، مما أدى إلى استنفاد مخزونات المواد الغذائية، وتسبب في الترحال الرعوي المبكر. وفي شمال الكاميرون تسببت موجات الجفاف والفيضانات المتكررة في تدهور الأراضي وفقدان سبل كسب الرزق بشكل خطير وخلفت وراءها نحو ٢,٦ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات غذائية.

باء - التطورات على الصعيد الإنساني

٢٧ - أثار استمرار النزاعات العنيفة في بعض أنحاء المنطقة دون الإقليمية موجات تشريد للسكان، وأدى إلى تفاقم حدة انعدام الأمن الغذائي والأوبئة والعنف الجنسي والجنساني، وأعاق إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

٢٨ - وفي الكاميرون تعرض أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص للتشرد الداخلي وعبر أكثر من ٠٠٠ ٢٦ شخص الحدود إلى نيجيريا نتيجة الأزمة التي نشبت في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أعلن رئيس وزراء الكاميرون، فيليمون يانغ، عن خطة تقودها الحكومة، بقيمة ١٢,٧ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢٢,٣ مليون دولار)، لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى المناطق المتضررة.

٢٩ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدى استمرار العنف إلى زيادة عدد اللاجئين، إذ بلغ ذلك العدد في ١ تشرين الأول/أكتوبر أكثر من ٠٠٠ ٥٧٢ لاجئ، فيما لا يزال ما يقارب ٠٠٠ ٦١٦ شخص مشردين داخليا. ومنذ بداية عام ٢٠١٨ وحتى الأن، قتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني وأصيب ١٨ آخرين بجروح جراء الأعمال القتالية، وأفيد في الوقت نفسه عن وقوع ٢٩٤ حادثا أمنيا ضد الجهات أو المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

٣٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير القلق، مع وجود ١٣,١ مليون شخص يحتاج إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، و ٧,٧ ملايين شخص يواجه انعدام الأمن الغذائي، و ٤,٥ ملايين شخص ممن تعرضوا للتشرد الداخلي، ومنهم ٢,٤ مليون شخص تشردوا في عام ٢٠١٨ وحده. وشهدت بعض المناطق زيادة كبيرة في حركات العودة، لا سيما في منطقة كاساي الكبرى وتنجانيقا. واستضاف البلد أكثر من ٠٠٠ ٥٣٦ لاجئ من البلدان المجاورة، وفي الوقت نفسه التمس ما يزيد على ٠٠٠ ٨٠٠ من الكونغوليين اللجوء في منطقة البحيرات الكبرى. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، طرد أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ مواطن كونغولي من أنغولا ووفدوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعة كاساي. ويحتاج السكان المحليون وكذلك الأفراد الذين شردوا من منطقة كاساي منذ آب/أغسطس ٢٠١٦

إلى مساعدة عاجلة تشمل الأغذية واللوازم المنزلية والمأوى والتغذية والصحة والحماية والمياه والصرف الصحي. وتدهورت حالة الأمن الغذائي بشكل كبير في عام ٢٠١٨، مما أثر على مليوني طفل دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في وباء الكوليرا منذ عام ٢٠١٧، فإنه لا يزال مستمرا في الانتشار. وتتضرر حاليا عدة مقاطعات من مرض الحصبة ووباء الملاريا. وفي ١ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة تفشي مرض فيروس إيبولا من جديد في مقاطعة كيفو الشمالية، بعد أسبوع واحد فقط من الإعلان عن احتواء أول انتشار للوباء في مقاطعة خط الاستواء الغربية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تجاوز عدد من تلقى اللقاح ضد الفيروس ٣٥ ٠٠٠ شخص، وجرى الإبلاغ حتى وقت إعداد هذا التقرير عن وفاة ٢٣٦ شخصا (من بين ٤١٢ حالة إصابة). ولا تزال زيادة تواتر الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة بالقرب من بيني تعرقل أنشطة الاستجابة.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

٣١ - ظل هناك، حتى آب/أغسطس، نتيجة الأزمة التي تسببها جماعة بوكو حرام منذ تسع سنوات في منطقة حوض بحيرة تشاد، حوالى ٢,٤ مليون شخص من المشردين، منهم نحو ٩٧ ٠٠٠ نيجيري فروا إلى الكاميرون و ١٠ ٠٠٠ نيجيري غيرهم فروا إلى تشاد. وقد أدت هذه الأزمة إلى تشرد داخلي بأعداد كبيرة في كل من الكاميرون وتشاد أسفر عن بروز احتياجات رئيسية للمساعدة في تأمين الغذاء والتغذية والصحة والحماية، فضلا عن الدعم اللازم لكسب الرزق. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، وخلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمنطقة حوض بحيرة تشاد الذي اشتركت في استضافته الأمم المتحدة وألمانيا والنرويج ونيجيريا، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ ٢,١٧ بليون دولار لدعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام والتنمية في المنطقة، من خلال تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل وبناء قدرة السكان المتضررين على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي تقديم مبلغ ٤٦٧ مليون دولار من القروض التساهلية.

جيم - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٣٢ - في الكاميرون، وردت تقارير مستمرة تفيد بوقوع عمليات قتل وخطف ونهب منسوبة إلى جماعة بوكو حرام في منطقة الشمال الأقصى. وفي المناطق الناطقة بالإنكليزية، مازال القتال بين قوات الأمن والعناصر المسلحة يتسبب في وقوع ضحايا، ويؤدي إلى شل حركة قطاع كبير من الأنشطة الاقتصادية. ومع تواصل المواجهات المسلحة، تعرض المدنيون في هذه المناطق، بمن فيهم الأطفال، لعمليات قتل خارج نطاق القضاء ولأعمال قتل واختطاف ولقيود على التنقل وعلى سبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وأفيد بأن عددا كبيرا من المشردين داخليا التمسوا اللجوء في الغابات دون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وظلت منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه قيودا تعيق إمكانية الوصول في تلك المناطق، وبالتالي لم تتمكن من رصد الحالة بشكل فعال. وفي غضون ذلك، وعقب تعميم تسجيل للفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي تناول إعدام امرأتين وطفلين خارج نطاق القضاء على أيدي أفراد من قوات الأمن، اعتقلت السلطات الجناة المزعومين وأحالتهم إلى محكمة عسكرية. ولم تبدأ بعد محاكمة ٤٧ مواطنا من الكاميرون تم ترحيلهم من نيجيريا واحتجازهم في أواخر كانون الثاني/يناير. وقد شجب المجتمع المدني والمنظمات الدولية احتجاز السجناء السياسيين وسوء

معاملة المحتجزين وتعذيبهم. وفي أثناء الفترة التي أفضت إلى الانتخابات الرئاسية وبعدها، أفيد عن حالات فرضت فيها قيود على حرية الاجتماع.

٣٣ - وفي الكونغو، لقي ١٣ شابا تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٨ سنة مصرعهم، ليلة ٢٢ إلى ٢٣ تموز/يوليه، فيما كانوا محتجزين في مركز شرطة شاكونا في برازافيل. وهذه المعلومات أوردتها أولا منظمة غير حكومية، هي المرصد الكونغولي لحقوق الإنسان (*Observatoire congolais des droits de l'homme*)، وأكدها بعد ذلك وزير الداخلية. وخلص التحقيق الإداري في الحادث إلى أن هؤلاء الشباب قد تعرضوا للاعتداء قبل أن يلقوا مصرعهم. وواصلت المنظمات غير الحكومية المحلية الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل ونزيه. وأدانت تلك المنظمات أيضا إفلات كبار المسؤولين المتورطين في الحادث من العقاب.

٣٤ - وفي غينيا الاستوائية استمرت المزاعم بشأن الاضطهاد السياسي، والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة السجناء، على الرغم من النتائج التي أسفر عنها الحوار الوطني السادس والإعلان عن تدابير العفو. وفي تموز/يوليه، لاقى عضو في حزب المعارضة مواطنون من أجل تجديد غينيا الاستوائية (*Ciudadanos por la Innovación de Guinea Ecuatorial*) حتفه في مركز سجن إفينايونغ. كذلك وجد أحد القضاة ميتا في المفوضية المركزية للشرطة في مالابو، وألقي القبض على العديد من القضاة في البلد بشكل تعسفي. وفي آب/أغسطس، قام الرئيس بتعيين فرمين نغيما إيسونو، وهو معارض سياسي سابق، رئيسا جديدا للمحكمة الدستورية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس غينيا الاستوائية عفوا عن ٨١ سجينا، أسفر عن إطلاق سراح ٣٤ عضوا في حزب مواطنون من أجل التجديد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٥ - وفي بوروندي، أصدرت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، المعينة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان تقريرا في ١٢ أيلول/سبتمبر تحذر فيه من أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري، وسوء المعاملة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، استمرت دون هوادة خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، شارك المئات من الأشخاص في التظاهرات التي تدعمها الحكومة ضد هذا التقرير. وفي الأشهر الأخيرة، تم انتشال عدد من الجثث المجهولة الهوية من الأراضي والأنهار والبحيرات تظهر على بعضها علامات العنف. ووفقا للتقارير الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم تجر الشرطة تحقيقات في معظم الحالات، بذريعة عدم إمكانية التحقق من هوية الجناة. وبالنظر إلى عدم إجراء تحقيق رسمي وعدم وجود هيئات مستقلة وموثوق بها لرصد حقوق الإنسان، لا يزال من الصعب التأكد من الأحداث التي أفضت إلى الوفاة. وواصلت حكومة بوروندي فرض قيود على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، لا سيما على أعضاء المعارضة أو الأفراد الذين يعتبرون معارضين للحكومة. وفي ١٣ آب/أغسطس، حكم على نيستور نيبيتانغا، وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان والرئيس السابق لإحدى المنظمات غير الحكومية، بالسجن لمدة خمس سنوات في مدينة غيتيغا بتهمة تقويض أمن الدولة والتحريض على التمرد.

٣٦ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال القيود المستمرة المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية والفضاء الديمقراطي تشكل مصدر قلق. ولا تزال أنشطة الجماعات والميليشيات المسلحة تؤثر في حياة المدنيين. وتؤدي هذه الأنشطة، جنبا إلى جنب مع استمرار العنف بين الجماعات العرقية، إلى عمليات تشريد واسعة النطاق تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال. ولا تزال الجماعات والميليشيات المسلحة والقوات المسلحة الكونغولية، وكذلك الشرطة الوطنية، بدرجة أقل، ترتكب أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٣٧ - وفي غابون، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بحالة المحتجزين، من قبيل بعض شخصيات المعارضة السياسية الذين لا يزالون قابعين في السجن لأشهر عقب حوادث مختلفة، بما في ذلك أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات. ولم يعلن بعد عن تواريخ محاكماتهم.

٣٨ - وفي تشاد، استمرت الشواغل فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات وإبداء الرأي. واتهمت الحكومة بقمع المتظاهرين في نجامينا بصورة منهجية، مستخدمة الذخيرة الحية لتفريقهم. وواصلت الحكومة تقييد الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي. ولا تزال مسألتا عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والفتاة، مثار قلق. وظلت الإضرابات المستمرة التي يقوم بها مقدمو الخدمات العمومية تحد من إمكانية حصول السكان على الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك في قطاعات الصحة والتعليم والقضاء. وتضمن الدستور الجديد المعتمد في ٤ أيار/مايو تكليفا بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ غير أن العملية الوطنية لإنشاء هذه اللجنة لا تتوافق مع مبادئ باريس.

٣٩ - وفي رواندا، أفرج في ١٥ أيلول/سبتمبر إفراجا مشروطا عن ٢ ١٤٠ سجينا، في أعقاب صدور عفو رئاسي. وبالإضافة إلى ذلك، أفرجت المحكمة العليا لرواندا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر بكفالة عن ديان رويغارا، وهي مرشحة سابقة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧، ألقي القبض عليها بتهمة التزوير والتحريض على العصيان، كما أفرج بكفالة عن والدتها. وكانت الكفالة مشروطة بتسليم وثائق سفرهما وعدم مغادرتهما لكيغالي، في انتظار ما تسفر عنه المحاكمة المقرر إجراؤها في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

دال - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٤٠ - هيمنت التوترات والإضرابات المستمرة، التي أثارتها بشكل جزئي التدابير التقشفية التي اعتمدتها بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على البيئة الاجتماعية والاقتصادية العامة في المنطقة دون الإقليمية. وقد ازداد الوضع تفاقما أيضا بسبب استمرار انعدام الأمن والنزاعات العنيفة في العديد من البلدان.

٤١ - وفي نجامينا، في ٢٥ تموز/يوليه، عقدت لجنة السياسات النقدية التابعة لمصرف دول وسط أفريقيا اجتماعها العادي الثاني لمناقشة الحالة الاقتصادية والنقدية في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وكان من المتوقع أن تتحسن الأنشطة الاقتصادية، وكذلك مركز المدفوعات الخارجية لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية، وبخاصة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل فعلي قدر بنسبة ٢,٥ في المائة، بالمقارنة مع عدم تحقيق أي نمو في عام ٢٠١٧. واستندت التوقعات إلى تعديل حجم إنتاج النفط بالزيادة، لا سيما في الكونغو وتشاد، وخفض الإنفاق العام، والتنفيذ الجاري لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية للجماعة الاقتصادية والنقدية. ومع ذلك، لا تزال معظم البلدان في المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات فيما يتعلق ببطء عملية استئناف الأنشطة غير النفطية، فضلا عن زيادة اعتماد البلدان على الموارد الخارجية المرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي.

٤٢ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، اجتمع رئيس جمهورية الغابون، علي بونغو أونديمبا، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مع رئيس غينيا الاستوائية في مالابو. واتفق الزعيمان على الحاجة إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية والنقدية لمناقشة الأزمة الاقتصادية المستمرة في المنطقة دون الإقليمية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مؤتمر القمة الاستثنائي في نجامينا. وفي بيان ختامي، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا على الحاجة الملحة إلى تنفيذ البرامج

الاقتصادية لصندوق النقد الدولي. وحثوا أيضا الدول الأعضاء على تسريع التكامل دون الإقليمي والإصلاحات على صعيد السياسات القطاعية المشتركة، وتحسين الحوكمة.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف – المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

الكاميرون

٤٣ – وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثلي الخاص لوسط أفريقيا بزيارة إلى ياوندي. وأجرى مشاورات مع رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير شؤون اللامركزية والتنمية المحلية، ورئيس هيئة إدارة الانتخابات، والزعماء الدينيين، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وركزت المناقشات على الانتخابات السابقة والمقبلة وعلى الجهود المبذولة لمساعدة الحكومة في معالجة الأزمة التي نشبت في المناطق الناطقة بالإنكليزية. وفي الفترة من ٤ إلى ٩ آب/أغسطس، سافر ممثلي الخاص لوسط أفريقيا إلى ياوندي وأجرى مشاورات مع السلطات الوطنية، بما في ذلك مع رئيس الوزراء. وركزت المناقشات على الوضع في البلد، لا سيما الأزمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية، والحالة الإنسانية ذات الصلة، والاستعدادات للانتخابات الرئاسية. وفي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أوفد المكتب الإقليمي فريق عمل خلال الفترة الانتخابية، دعماً للمنسق المقيم للأمم المتحدة.

٤٤ – وتمشياً مع توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أوفدت في تموز/يوليه ٢٠١٧، واصل مستشار تقني، أوفد في ٢٤ نيسان/أبريل للعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم المساعدة في تنسيق دعم الأمم المتحدة لهيئة إدارة الانتخابات والكيانات الأخرى المشاركة في العملية الانتخابية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٥ – تفاعل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا بنشاط مع الجهات الفاعلة الإقليمية بغية دعم العملية السياسية التي يقودها فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وعلى هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك، شارك ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماع وزاري رفيع المستوى عقد بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وشاركت في رئاسته مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين آرشانج تواديرا، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وكان الهدف من الاجتماع هو تقييم التقدم المحرز في العملية السياسية وتعزيز المشاركة الدولية المنسقة لتحقيق الاستقرار في البلد، وكذلك تقديم الدعم للمبادرة الأفريقية.

تشاد

٤٦ – في ٥ و ٦ تموز/يوليه، رافق ممثلي الخاص نائبة الأمين العام إلى تشاد في بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسويد لتقييم دور المرأة في السلام والأمن والتنمية وفي منع التطرف العنيف، وإعادة تأكيد ذلك الدور. واجتمعت البعثة مع رئيس تشاد ووزراء الحكومة، وكذلك

مع ممثلي القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ولجنة حوض بحيرة تشاد. كذلك قامت بزيارة ميدانية إلى بُول في منطقة البحيرة.

غينيا الاستوائية

٤٧ - قبل انعقاد الحوار الوطني السادس، زار ممثلي الخاص غينيا الاستوائية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه للتشاور مع السلطات الوطنية، بما في ذلك مع الرئيس وممثلي الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الدوليين. وفي ١٦ تموز/يوليه، حضر الممثل الخاص حفل افتتاح الحوار الوطني الذي نظمه الرئيس. ورحب الممثل الخاص في بيانه بمبادرة الرئيس الرامية إلى إجراء حوار شامل للجميع. ورافق فريقُ عمل من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المنسق المقيم في غينيا الاستوائية إلى الحوار الوطني الذي عقد في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه.

٤٨ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثلي الخاص، بالنيابة عني، المناسبة الرسمية للاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلال البلد. وخلال زيارته، أجرى مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس، لمناقشة المسائل المعلقة في أعقاب الحوار الوطني.

غابون

٤٩ - في سياق التوترات الاجتماعية الناجمة عن تدابير التقشف التي اتخذتها الحكومة، اجتمع ممثلي الخاص مع قادة النقابات العمالية الرئيسية في ١٥ آب/أغسطس بناء على طلبهم وأُطلع على مطالبهم الرئيسية. وفي أعقاب الاجتماع، وجه الممثل الخاص رسالة إلى رئيس الوزراء، ذكر فيها الشواغل التي أثارتها النقابات العمالية وشجع الحكومة على معالجة تلك المسائل عن طريق الحوار.

٥٠ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اجتمعت مجموعة تنسيقية للشركاء الدوليين شملت مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ووفد الاتحاد الأوروبي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، مع هيئة إدارة الانتخابات لمناقشة حالة الاستعدادات والدعم الدولي المقدم للانتخابات التشريعية والمحلية. وأصدرت المجموعة بياناً مشتركاً عشية الحملة الانتخابية في ٢٤ أيلول/سبتمبر، دعت فيه إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت المجموعة لاستعراض سير الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والجولة الواحدة من الانتخابات المحلية. وقررت المجموعة معاودة الاجتماع بعد إعلان النتائج النهائية.

٥١ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشرطة الوطنية في غابون، حلقة عمل عن الشرطة وتحديات بناء السلام وتم تدريب ٣٣ من ضباط الشرطة، من بينهم ١١ امرأة.

الكونغو

٥٢ - واصل ممثلي الخاص متابعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقدم المكتب الإقليمي الدعم إلى مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في تنفيذ مشروع يموله صندوق بناء السلام، ويهدف للإسهام في الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على السلام في منطقة بُول. وأُوفد فريق عمل إلى برازافيل في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، وعمل الفريق بالاشتراك مع مركز

الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا على تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية لأفراد الشرطة والدرك بشأن مبادئ حقوق الإنسان والنظام العام. كذلك اجتمع الفريق مع الفاعلين السياسيين الرئيسيين لتفعيل إطار الحوار السياسي الدائم، المتمثل في المجلس الوطني للحوار.

سان تومي وبرينسيبي

٥٣ - في الفترة من ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى سان تومي وبرينسيبي، حيث عقد مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن في ذلك الرئيس إفاريستو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو ورئيس الوزراء، بشأن الحالة السياسية في البلد وأعمال التحضير للانتخابات التشريعية والمحلية وانتخابات الأقاليم. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، قام المكتب الإقليمي بتيسير عقد حلقة عمل لبناء قدرات الصحفيين في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالانتخابات، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أوفد المكتب الإقليمي فريق عمل إلى البلد لرصد العملية الانتخابية دعماً للمنسق المقيم. وبعد الانتخابات، زار الممثل الخاص البلد في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية.

باء - دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٥٤ - عُقد الاجتماع الوزاري السادس والأربعون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي يؤدي المكتبُ الإقليمي دور أمانتها، في برازافيل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وخلال اجتماع مغلق، شددت اللجنة على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة كأداة أساسية لمنع نشوب النزاعات، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى اعتماد إعلان بشأن تدابير بناء الثقة.

٥٥ - وقدمت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إحاطة مستفيضة عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وسط أفريقيا خلال الاجتماع السادس والأربعين للجنة، بما في ذلك التصديق مؤخراً على خطة عمل إقليمية. وحثت اللجنة الدول الأعضاء فيها على زيادة تمثيل المرأة في الوفود التي تحضر الاجتماعات نصف السنوية للجنة وفقاً لإعلان سان تومي (انظر A/72/363، المرفق الثاني). وأوصت اللجنة أيضاً بما يلي: (أ) إنشاء مرصد للعنف الجنساني؛ (ب) إجراء دراسة بشأن دور المرأة في منع التطرف العنيف؛ (ج) إنشاء لجنة توجيهية لرصد تنفيذ خطة العمل الإقليمية؛ (د) زيادة عدد النساء في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطنية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ (هـ) دعم حملة ”الرجل نصير المرأة“ في وسط أفريقيا.

٥٦ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلا مكتب اللجنة (وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد)، بالإضافة إلى ممثلي الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، ببعثة ميدانية إلى سيدو، في منطقة شاري الوسطى التشادية، على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري السابع والأربعين للجنة في نجامينا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٥٧ - في إطار متابعة حلقة العمل التي نظمها المكتب الإقليمي وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازافيل في أيار/مايو لإقرار خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وسط أفريقيا، قام المكتب الإقليمي بتيسير إحاطة إعلامية لأعضاء حكومة غابون والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة في غابون، في ليبرفيل، في ١٢ تموز/يوليه. وأُنشئت لجنة توجيهية لوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في غابون.

٥٨ - وبالتعاون مع اليونيسكو والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وباستخدام الأموال الخارجة عن ميزانية إدارة الشؤون السياسية، أجرى المكتب الإقليمي دراسة عن حالة منظمات الشباب في سبع دول في وسط أفريقيا. وقيّمت الدراسة التشريعات الوطنية والمبادرات الحكومية الحالية، وكذلك فرص إشراك المزيد من الشباب في أنظمة الإنذار المبكر ومكافحة التطرف العنيف.

٥٩ - وفي ١٨ تموز/يوليه، حضر ممثلي الخاص الاجتماع الإقليمي السادس عشر لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والجمعية البرلمانية المشتركة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي في ياوندي. وناقش المشاركون المسائل المتعلقة بالتكامل والتعاون الإقليميين، والتحديات المتعلقة بالسلام والأمن، والموارد الطبيعية، مع الترحيب بالجهود الجارية لتوحيد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٦٠ - وقدم كل من المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل عقد قمتهما المشتركة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه. وفي بيان صدر في ٢ آب/أغسطس، أثنيت على المنطقتين دون الإقليميتين لوسط وغرب أفريقيا لنجاح مؤتمر القمة، وأعدت تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم تنفيذ القرارات المتخذة.

٦١ - وبدعم من المكتب الإقليمي، نظمت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حلقة عمل في ليبرفيل في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز القدرة التشغيلية لآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا. وأسفرت حلقة العمل عن بدء العمل بالتطبيق البرامجي Africa Reporter.

٦٢ - وفي الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك كل من مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص لشؤون أفريقيا وممثلي الخاص والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في اجتماع عُقد في ليبرفيل لفريق من الخبراء بشأن تعزيز القدرات دون الإقليمية في منع نشوب النزاعات في أفريقيا. وأسفر الاجتماع عن إقرار التقييم الذي أجراه مكتب المستشار الخاص في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٨ لتحديد القدرات المؤسسية الحالية للجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والثغرات التي تعاني منها حاليا في هذا الصدد.

جماعة بوكو حرام

٦٣ - في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، شارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في حلقة عمل تقنية، عُقدت في نجامينا، بشأن استراتيجية تحقيق الاستقرار الإقليمي بهدف دراسة المسائل الأمنية والإنسانية والاجتماعية

الاقتصادية والجنسانية والتعليمية، المشار إليها في الفقرة ١٩ أعلاه. وواصل المكتب الإقليمي تقديم الدعم إلى لجنة حوض بحيرة تشاد في صياغة خطتها المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

٦٤ - وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه، شارك المكتب الإقليمي في اجتماع إقليمي في نجامينا بشأن التحري عن الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومقاضاتهم. وقام بتنظيم هذا الحدث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد والمنظمة الدولية للهجرة. وخلال الاجتماع، وضعت البلدان المتضررة من أفعال بوكو حرام نُهُجاً متسقة بشأن عمليات التحري، واعتمدت قائمة مرجعية للإجراءات يمكن الاسترشاد بها في الجهود المتصلة بتلك العمليات.

٦٥ - وتندرج الكاميرون ضمن المستفيدين من مشروع يشارك في تنفيذه مكتب مكافحة الإرهاب ومفوضية حقوق الإنسان لتدريب موظفي إنفاذ القانون على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإرهاب.

٦٦ - وفي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر، شارك الممثل الخاص في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمنطقة بحيرة تشاد المذكور في الفقرة ٣١ الواردة أعلاه.

التكامل الإقليمي

٦٧ - في ١٢ أيلول/سبتمبر، شارك المكتب الإقليمي في حلقة عمل إقليمية عُقدت في ليبرفيل بشأن ورقة استراتيجية التكامل الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥ التي وضعها مصرف التنمية الأفريقي. وتم في حلقة العمل أيضاً استعراض دراسة أنجزها المصرف عن التصنيع المستدام للحِراجة في بلدان حوض الكونغو. وأوصى أكثر من ٥٠ مشاركاً، بمن في ذلك ممثلون عن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بتسريع عملية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا ووضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية التكامل الإقليمي.

الأمن البحري في خليج غينيا

٦٨ - واصل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي تقييم الأطر القانونية المتعلقة بتفعيل المركز، ووضع منهجاً تدريبياً لتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا. وشُرع في تنفيذ الأنشطة في نيسان/أبريل، بدعم من مختلف الشركاء، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن المقرر أن تنتهي في شهر كانون الأول/ديسمبر.

الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتان لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٦٩ - في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، استضاف ممثلي الخاص اجتماعاً في ليبرفيل مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لمناقشة التنفيذ المشترك للمشروع المعنون ''دعم الدول الأفريقية من أجل تحقيق رؤية 'إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠': بناء القدرات في وسط أفريقيا''. والهدف من هذا المشروع هو تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بالتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وفقاً لاتفاقية كينشاسا. وفي رسالة مشتركة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر، شجع ممثلي الخاص والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الدول الأربع المتبقية التي وقعت على اتفاقية كينشاسا ولم تصدّق عليها بعد، وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية، على القيام بذلك.

تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة خطر وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة

٧٠ - في الجلسة ٧٩٥ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، شجعت الأمم المتحدة المجلس على استعراض نطاق مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وفقاً لاستنتاجات الاجتماع السادس لآلية التنسيق المشتركة المعقود في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ في أديس أبابا. وجرى التشديد على ضرورة تقديم الدعم الإقليمي والدولي لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في ظل الفراغ الأمني الذي يستغله جيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى لتكثيف الأنشطة الإجرامية، وذلك عقب انسحاب قوة الدفاع الشعبي الأوغندية والقوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الإبقاء على مبادرة التعاون الإقليمي، في انتظار وضع استراتيجية لإلغاء المبادرة تدريجيا دون ترك أي فراغ أمني يمكن أن يستغله جيش الرب للمقاومة لتجديد وتكثيف أنشطته الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، طلب مجلس السلم والأمن من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع استراتيجية خروج لتصفية المبادرة تتضمن تحديد أطر زمنية واقعية وتقديم بدائل ملموسة للمبادرة.

الترحال الرعوي والنزاعات بين المزارعين والرعاة

٧١ - قدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الدعم للمبادرات دون الإقليمية الرامية إلى معالجة النزاعات المتزايدة بين المزارعين والرعاة التي تؤثر على عدة بلدان في وسط أفريقيا. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، زار ممثلو مكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بلدة سيدو في تشاد، لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة الحدودية بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب الزيارة، وضع الممثلون توصيات وخطة عمل لمعالجة المسائل المتصلة بالترحال الرعوي، تشمل دعم السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وحوض بحيرة تشاد، حيث ترتبط المسائل الأمنية بالترحال الرعوي؛ والدعوة إلى اعتماد لوائح للترحال الرعوي وتنفيذها؛ وتعزيز منع نشوب النزاعات وآليات الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتعزيز دور ومشاركة المرأة والشباب باعتبارهم بناة سلام في مجتمعات المزارعين والرعاة على حد سواء؛ وتحليل أهمية توافر برنامج لنزع السلاح يركز على الرعاة والمزارعين في المنطقة دون الإقليمية. وتمت الموافقة على قيام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ مشروع جديد عبر الحدود بتكلفة ٣ ملايين دولار، وبتمويل من صندوق بناء السلام. والهدف من هذا المشروع هو تعزيز الحوار وبناء السلام على صعيد المجتمع المحلي من أجل منع وإدارة النزاعات بين المجتمعات الزراعية الرعوية على طول الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها تعزيز الحوار المؤسسي والسياسي بشأن ديناميات الترحال الرعوي بين البلدين.

الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

٧٢ - تواصلت الادعاءات المتعلقة بالاتجار غير المشروع وتمويل الجماعات المسلحة. وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الاجتماعات الفنية المعقودة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتبادل الآراء معهما بشأن تنفيذ مشروع مدته أربع سنوات ممول من الاتحاد الأوروبي يرمي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية في المنطقة دون الإقليمية. ويسعى المشروع أيضاً إلى تعزيز القدرات الوطنية ومعالجة مسائل الفساد وغسل الأموال.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٧٣ - حضر ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ومبعوثي الخاص إلى بوروندي، إلى جانب ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، اجتماعاً في نيروبي نظمه مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في ٢٩ حزيران/يونيه. وناقش الاجتماع الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا في بوروندي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - وفي ٢ تموز/يوليه، حضر ممثلي الخاص الاجتماع التنسيقي الخامس للقيادة العليا للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي. واستعرض المشاركون الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وناقشوا المسائل المتصلة بالتنسيق داخل الأمم المتحدة.

٧٥ - وفي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم المكتب الإقليمي أول اجتماع عمل تنسيقي فيما بين كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، عقد في ليبرفيل، بمشاركة وحدات الشؤون السياسية ومستشاري السلام والتنمية وخبراء من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومن الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد عقد الاجتماع لمناقشة التحديات الإقليمية. ومن شأن الاستنتاجات التي خلص إليها أن تفيد في أمور من بينها الأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل لرؤساء هيئات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٧٦ - حسب المبين في هذا التقرير، كانت العمليات الانتخابية في صلب النشاط السياسي في عدد من بلدان وسط أفريقيا. وإنني أشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الجهات المعنية من أجل كفالة إجراء عمليات انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية في كل من بلدانها. فذلك يمثل خطوة هامة نحو الحفاظ على السلام وتوطيد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، التي شهدت في مناسبات عديدة في الماضي توترات وأعمال عنف تتصل بالعمليات الانتخابية المطعون فيها.

٧٧ - ويسرني أن أشير إلى أن الانتخابات جرت دون وقوع حوادث كبيرة في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أهنئ جميع الأطراف السياسية المعنية في سان تومي وبرينسيبي لحل خلافاتها عن طريق الحوار. كذلك أدعو جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية، وبناء الثقة في العمليات الانتخابية. وسيواصل المكتب

الإقليمي دعم هذه الجهود من أجل إجراء العمليات الانتخابية في الوقت المناسب وضمان أن تكون تلك العمليات شاملة للجميع وذات مصداقية وسلمية.

٧٨ - وأرحب بعمليات الحوار السياسي التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات الجارية في عدد من بلدان وسط أفريقيا. غير أن الحالة لا تزال متقلبة في الكثير من البلدان. وأشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الاستمرار في التواصل مع كل الأطراف المعنية من أجل تسوية الخلافات سلمياً، عن طريق الحوار الشامل للجميع، بغية بناء توافق الآراء اللازم للتغلب على التحديات المشتركة. وأناشد أيضاً جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني والوفاء بتعهداتها. وأكرر تأكيد الاستعداد الكامل لممثلي الخاص لمواصلة العمل مع البلدان في المنطقة دون الإقليمية على توطيد الاستقرار ومنع نشوب المزيد من النزاعات.

٧٩ - وينبغي تسليط الضوء مرة أخرى على البعد الإقليمي للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وأهمية المنطقة دون الإقليمية في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. ومن المهم في ذلك السياق أن تواصل جميع دول المنطقة الاضطلاع بدور بناء وتوفير الدعم المنسق إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والعملية السياسية فيها. وستكون المشاركة أمرا بالغ الأهمية في الأجل الطويل، وستتواصل لفترة تتجاوز جهود الوساطة بكثير. إذ ستؤدي المشاركة الطويلة الأجل للمنطقة دون الإقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تحقيق مزيد من الاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا الوسطى.

٨٠ - وبالمثل، فمن الأهمية بمكان أن يواصل جميع الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى التزامهم بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، باعتبارها الإطار الرئيسي للعملية السياسية في البلد. ولا تزال المبادرة تحظى بالدعم الكامل من الأمم المتحدة، وسيواصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا أداء دوره على الصعيد دون الإقليمي، بالتعاون مع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، في حشد الدعم للمبادرة.

٨١ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية من الكاميرون، الأمر الذي أدى إلى حالات من التشريد والاختطاف والوفيات بين المدنيين، فضلاً عن وقوع ضحايا في صفوف قوات الدفاع وأجهزة الأمن. وقد تدهورت الأزمة منذ أن بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وأصبحت حلقات العنف أكثر تواتراً. كذلك يساورني القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين. وقد يشكل إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في عام ٢٠١٩ في المنطقتين تحدياً، وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى السلطات الكاميرونية في سعيها لكفالة إجراء عملية انتخابية سلمية وشاملة للجميع عن طريق الحوار. وأدعو جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة إلى العمل معاً والامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تفاقم الحالة. فأي نزاعات ينبغي التماس الحلول لها من خلال الحوار الشامل للجميع.

٨٢ - وأشير مع الارتياح إلى عقد مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، في تموز/يوليه. ويبين المؤتمر الالتزام الحقيقي من جانب هاتين الهيئتين دون الإقليميتين بالعمل معاً للتصدي للأخطار المشتركة التي تهدد السلام والأمن. وستواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الجماعتين للإسهام في التنفيذ الفعال لإعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأشجع بالمثل الشركاء الآخرين على تقديم الدعم في هذا الصدد.

٨٣ - وإنني أشجب أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في وسط أفريقيا ولا تزال تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نضاعف جهودنا للتصدي لتلك التهديدات ومعالجة أسبابها الجذرية. وأرحب في ذلك الصدد بالتصديق مؤخراً على الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد لتحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام، وكذلك بالمساعدة الدولية التي تعهد بها الشركاء في برلين في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر. وأشجع الشركاء على الإسراع في صرف ما تعهدوا به نظراً للطابع الملح للحالة. وستواصل الأمم المتحدة، من خلال ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تقديم الدعم لتلك الجهود. وأدعو كذلك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات إلى كفالة التقيّد التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين عند تنفيذ جميع عمليات مكافحة الإرهاب.

٨٤ - ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في المنطقة دون الإقليمية، وأثر تلك الجماعة السلبي على السكان المدنيين، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. فقد تتسبب أنشطة هذه الجماعة المتصلة بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية، إن لم تعالج، في حدوث أضرار يتعذر إصلاحها بالنظام الإيكولوجي وتعوق التنمية في البلدان المتضررة. ويمكن أن تؤدي تلك الأنشطة في الأجل الطويل إلى تفاقم النزاع. ولذلك، فإنني أرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل الحفاظ على مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وأدعو الاتحاد والشركاء الدوليين إلى توفير الدعم المتجدد لهذه الآلية.

٨٥ - ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية يشكل أحد أهم العوامل الحافزة للنزاعات الجارية، حيث تواصل مختلف الجماعات المسلحة والتنظيمات الإجرامية عبر الوطنية جني الأرباح من الاتجار بها. ويمثل الاجتماع الأخير للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا، وكذلك القرار القاضي بإنشاء أمانة وصندوق استئماني لتنفيذ الاتفاقية، خطوتين هامتين على طريق الحد من هذه الآفة. ومن المهم بالنسبة للبلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة من أجل تعزيز تنفيذها وتيسير تعبئة الموارد.

٨٦ - وقد شهدت الأشهر الماضية زيادة في النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي في المنطقة دون الإقليمية، التي تفاقمت بسبب آثار تغير المناخ. وإنني أثني على لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا للزيارة الميدانية التي قامت بها إلى تشاد بشأن هذه المسألة. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل معاً من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالترحال الرعوي، بسبل منها تعزيز إدارة الحدود وتنظيم الأنشطة العابرة للحدود. وسيواصل المكتب الإقليمي تقديم الدعم الكامل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها، بما في ذلك في إطار تنفيذ إعلان لومي، وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٨٧ - وأودُّ أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان المنطقة، وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع المكتب الإقليمي. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات لما تبديه من تفانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار.

وأُعرب عن امتناني لحكومة غابون وشعبها على حسن ضيافتهما ودعمهما للمكتب الإقليمي. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وسائر الكيانات المعنية، للدعم الذي تقدمه إلى المكتب الإقليمي وتعاونها معه.

٨٨ - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وإلى موظفي المكتب الإقليمي لما يقدمونه من دعم متواصل للجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.